طلعت الشيباني ومفاوضات النفط مع الشركات الأجنبية عامي (١٩٦٠-١٩٦١)

الكلمة المفتاح: طلعت الشيباني ،النفط ،الاجنبية

البحث مستل من رسالة ماجستير

أ.د. محمد عصفور سلمان نبيل عبدالواحد حسن

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

alkater992@yahoo.com saidappeal@yhaoo.com

الملخص

أصبح النفط أهم مصادر الطاقة فِي العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أَغلب الدول المنتجة للنفط تدار ثرواتها من قبل الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى، ولأنَّ إيرادات النفط تشكل مصدرًا مهمًا فِي ميزانية الدولة المنتجة، وسبب سيطرة الشركات الاحتكارية على أَغلب تلك الإيرادات، فقد أخذت حكومات الدول المنتجة تعمل للدخول فِي مفاوضات مع الشركات الاحتكارية العاملة على أراضيها لزيادة نسبة أرباح الدولة المنتجة مع السماح لها بإدارة ممتلكاتها النفطية.

وعلى هذا الأساس جرت المفاوضات بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بين حكومة العراق والشركات الاحتكارية، كان أَبرز ما تمخض عنها إصدار قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الَّذِي يُعَدُّ انجازًا تأريخيًا للحكومة العراقية، ومن هنا جاءت أهمية هَذَا البحث.

المقدمة

ازدادت أهمية النفط بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب زيادة اعتماد الدول الصناعية عَليهِ، وتراجع الطلب العالمي على الفحم الحجري، وكذلك جاءت هَذْهِ الأهمية من العوائد المالية الوفيرة، وحاجة الدول المنتجة للنهوض باقتصادهم النامي، وكان العراق من ضمن تلك الدول، ولاسِيَّمْا بعد مجيء النظام الجمهوري عام ١٩٥٨، والحاجة الماسة لتطوير البنى التحتية، فبدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات النفطية، التي كانت تستحوذ على معظم العوائد المالية النفطية، والتي أدى فيها طلعت الشيباني دورًا مهمًا خلال تلك

المدة، اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاث فقرات تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة، تناولت الفقرة الأولى: البدايات الأولى من المفاوضات ونقاط الخلاف بين الطرفين، أَمّا فِي الفقرة الثَّانية فتطرقت إِلى قيام منظمة الأقطار المصدرة للنفط (اوبيك) وأهم مقرراتها التي صدرت منها، والتي أدى طلعت الشيباني الدور الرئيس فِي إنشائها، فِي حين استعرضت الفقرة الثالثة سير المفاوضات بين الحكومة العراقية ووفد الشركات النفطية، والتي وصلت إِلى طريق مسدود، مما اضطر العراق إِلى إصدار قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي عد من أهم القرارات التي اتخذت فِي ظل الصراع مع الشركات الأجنبية وتحرير الثروة القومية للعراق.

اعتمدت على عدد من المصادر المهمة فِي مجال النفط، وعدد من الرسائل الجامعية، والصحف العراقية فِي تلك المدة، والتي تابعت مسار المفاوضات بين الطرفين.

أولاً: دور طلعت الشيباني في مفاوضات النفط مع الشركات الأجنبية:

أدى النفط دورًا محوريًا مهمًا في تأريخ العراق المعاصر، ولاسِيَّمْا بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، فقد منحت الحكومة العراقية عددا من الامتيازات إلى الشركات الأجنبية ليصبح النفط العراقي مقسماً بنسبة ٢٣,٧٥ لكل من بريطانيا وفرنسا وهولندة والولايات المتحدة الاميركية بالتساوي وحصة ٥% لكولبنكيان[١].

وبذلك أصبح النفط العراقي المنتج كله بأيدي الشركات الأجنبية مقابل دفع خمسة شلنات ذهب للطن النفطي الواحد (الطن يساوي ثلاثة براميل نفط) إِلى الحكومة العراقية.

وقد شهد الإنتاج النفطي ازديادًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط العراقي، لقلة تكاليفه، ورخص أسعاره، وسهولة نقله، وتطور وسائل استخراجه، فوصل إنتاج العراق عام ١٩٤٨ إِلى أربعة ملايين طن سنويًا، وفي أوائل الخمسينات وصل إِلى ٢٧ مليون طن[٢].

وعلى إثر تلك الزيادة وبعد تشكيل مجلس الإعمار أصبحت عوائد النفط تدخل بشكل أساسيّ في عملية التنمية في العراق في الخمسينات من القرن العشرين[٣]، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتغيير النظام السياسي فقد صرح قادة الثورة ومنذ اليوم الأول بأَنّهم يحترمون الاتفاقيات الموقعة بين الجانب العراقي والشركات النفطية، ولذلك استمر تدفق النفط العراقي إِلى الأسواق العالمية غير متأثر بما حدث في العراق من تطورات سياسية[٤].

وبهدف زيادة حصة الحكومة العراقية الجديدة من إنتاج النفط، فقد بدأت المفاوضات بين الجانبين (الوفد العراقي ووفد شركات النفط الأجنبية) في ٢٠ آب ١٩٥٨ بشكل سري، وتبلورت مطالب الجانب العراقي بتنازل الشركات الأجنبية عن الأراضي غير المستثمرة وإعادة النظر في حسابات التكلفة، على أنْ يتم الاتفاق على الأسعار، وتحديد التكاليف، ونسبها، وكيفية حسابها، وزيادة نسبة حصة الحكومة من الأرباح على النصف، وإسهام العراق في رأس مال الشركات وتسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلاً من حرقه والاشتراك في إدارة الشركات وتمثل العراق في مجلس إدارتها تمثيلاً يمكنه من ممارسة حقه في الإشراف على الشركات[٥]، ومثّلَ وفد الشركات الأجنبية العاملة فِي العراق سي. أج. هريدج (C. H. Herridge)، وكريفر (Graver)، وأر جي سيرايت (R.G. Serayt)، واكسرجيان (Aksrgina) [٦].

نظرًا لعدم نجاح إبراهيم كبة[٧] في مفاوضاته مع الشركات الأجنبية، فقد أُعفي من منصبه وعين طلعت الشيباني وكيلًا لوزارة النفط العراقي فضلاً عن منصبه كوزير للتخطيط، وكذلك رئيسًا للوفد العراقي المفاوض مع الشركات الأجنبية[٨].

قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٦٠ تشكيل لجنة ضمت طلعت الشيباني وكيل وزارة النفط، والزعيم الركن طه الشيخ أحمد مدير التخطيط في وزارة الدفاع، وناظم الزهاوي محافظ البنك المركزي العراقي، وعبدالفتاح إبراهيم مدير شؤون النفط العامة، وزكي عبدالوهاب مدير مصرف الرافدين، وفتح الله لوقا[٩]، وكانت مهمة اللجنة دراسة القضايا العالقة، وتقديم الاقتراحات بشأنها على أنْ تقدم توصياتها بموعد أقصاه ٢٥ حزيران من العام نفسه، وعقدت اللجنة برئاسة طلعت الشيباني سبعة اجتماعات كان أخرها يوم ٣٠ حزيران من العام نفسه، وقدمت مقترحاتها إلى مجلس الوزراء التي قسمت قضاياها المتعلقة بشركات النفط الأجنبية على ثلاثة أقسام[١٠]:

١. القسم الأول: تعلق بدراسة المشكلات القانونية التي نجمت عن غموض بعض نصوص اتفاقيات النفط القائمة أو اختلاف تفسيرها.
٢. القسم الثاني: تعلق بدراسة القضايا غير المشمولة بأحكام الاتفاقيات القائمة، إلَّا أَنَّ هناك التزامًا قانونيًا وأدبيًا من الشركات بالمفاوضة بشأنها.

٣. القسم الثالث: تعلق بالموضوعات المقترحة الَّتِي أثارتها ضمن مشروع جديد يهدف إِلى تغيير أسس اتفاقيات النفط السابقة، وإجراء تعديل عام عليها، وذلك تماشيًا مع الأوضاع الجديدة في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[١١].

خلال تلك المدة من إعداد المفاوضات القادمة كان طلعت الشيباني، بوصفه وكيلاً لوزارة النفط ورئيس الوفد العراقي المفاوض، قد رفع توصيات سرية إِلى الزعيم عبدالكريم قاسم بشأَن سير المفاوضات وصلاحيات الوفد العراقي المفاوض، والنقاط المهمة التي يجب أنْ يركز عليها الجانب العراقي، وبعد انتهاء عمل اللجنة التي شكلت في حزيران ١٩٦٠ تقرر تشكيل الوفد العراقي الذي تكوّن من طلعت الشيباني رئيسًا، وعبداللطيف الشواف وزير التجارة، ومحمد حديد أعضاء يساعدهم كل من: طه الشيخ أحمد، وعبدالفتاح إبراهيم، وناظم الزهاوي، ومصطفى كامل ياسين، وبحضور محامين ومحاسبين للحكومة العراقية وعلى أنْ يكون فِي اتصال مستمر مع رئيس الوزراء بشأَن الاتفاق على النتائج المتعلقة بالمفاوضات، وقد اجتمع رئيس الوزراء قبل يوم من المفاوضات مع طلعت الشيباني والوفد المفاوض، وتم بحث الأمور التمهيدية المتعلقة بالمفاوضات مع الشركات الأجنبية[١٢].

بدأت الجلسة الأولى يوم ١٥ آب ١٩٦٠ في القصر الأبيض ببغداد[١٣]، وحضرها طلعت الشيباني، والوفد العراقي المفاوض باستثناء محمد حديد الذي كان خارج العراق والتحق بالجلسة الثانية، وحضر من الجانب الآخر الذي مثّلَ وفد الشركات سي. أج. هريدج (C.H. Herridge)، وكريفر (Graver)، وأر جي سيرايت (R.G. Serayt)، واكسرجيان (Aksrgina) [١٤].

وانصبت الاجتماعات خلال الأيام من ١٥-١٩ آب على دراسة طلبات الوفد العراقي، والتي تضمنت كلفة الإنتاج، وإدخال الكفاءات العراقية فِي الشركات النفطية، وتعيين مدراء تنفيذيين، واستبعاد الخصم والأسعار السائدة لنفط الفاو، وموضوعات الغاز الطبيعي، واستخدام الناقلات العراقية، والإسهام برأسمال الشركات، والتخلي عن الأراضي غير المستثمرة، وتشكيل مجلس للإشراف على المصروفات[١٥].

وفي ٢٠ آب ١٩٦٠ عقدت جلسة أُخرى من المفاوضات تولى فيها طلعت الشيباني والوفد العراقي المفاوض الرد على ممثلي الشركات بشأَن مطالب الحكومة العراقية، وفي ٢٤ آب من العام نفسه عقد اجتماع آخر تبادل الطرفان فيه وجهات نظر مختلفة بشأَن المواضيع المطروحة، ورفع طلعت الشيباني بوصفهِ رئيس الوفد المفاوض تقريرًا موجزًا لرئيس الوزراء

تضمن القضايا التي طرحت مع تثبيت رأي كل طرف وتأكيد الوفد العراقي على النقاط المهمة والمتمثلة برفض تخفيض الأسعار السائدة وتثبيت حق الدولة العراقية في استغلال الغاز الطبيعي، واستخدام الناقلات العراقية، والتخلي عن الأراضي المستثمرة، وإسهام العراق بما لا يقل عن ٢٠% من رأسمال الشركات(١٦).

عمدت الشركات خلال مُدّة المفاوضات إلى تخفيض أسعار النفط بمقدار أربع سنتات إلى أربعة عشر سنتاً للبرميل الواحد، وذلك لزيادة الضغط على الحكومة العراقية(١٧)، استؤنفت المفاوضات بجولة ثانية في القصر الأبيض نفسه في ٢٧ آب، وشمل الوفد العراقي طلعت الشيباني رئيسًا للوفد، وعبداللطيف الشواف ومحمد حديد عضوين من الجانب العراقي، ومستر هريدج واكسرجيان واريلاند مفاوضين عن الشركات الأجنبية، وتم الاتفاق على تقليص الوفدين لإنجاح المفاوضات، شدد الجانب العراقي على عدد من الأمور المهمة منها تعيين مدير تنفيذي عراقي، وإلغاء الخصم، فرفض طلعت الشيباني والوفد المفاوض العراقي التخفيض الأخير في أسعار النفط مطالبًا الاتفاق بين الجانبين قبل تحديد الأسعار، كذلك شدد طلعت الشيباني على أنْ يكون الفرق بين سعر حقل نفط رأس تنورة السعودي والفاو العراقي لا يتجاوز خمس سنتات للبرميل الواحد(١٨).

وجه الوفد العراقي المفاوض تحذيرًا للشركات الأجنبية بشأن استمرار الشركات بحرق الغاز الطبيعي، مطالبًا إمّا بتسليمه إلى الحكومة وَأَمَّا أنْ تعيده إلى باطن الأرض كما معمول بِهِ في فنزويلا، وفي حالة عدم الاستجابة فستتخذ الحكومة العراقية قرارًا يلغي حق الشركات باستثمار الغاز الطبيعي(١٩)، بعد المفاوضات الشاقة توصل الجانبان إلى النقطة المهمة والخاصة بموضوع التنازل عن الأراضي غير المستثمرة، وَأَنْ يكون للعراق الحق فِي استثمار تلك الأراضي، رفض ممثلو الشركات النفطية ذلك المطلب، لأَنَّه ينتزع منها أَغلب الأراضي العراقية الداخلة فِي احتكارها، وأضاف طلعت الشيباني والوفد المفاوض ثلاثة مطالب أُخرى: أولاً زيادة الحد الأدنى من الإنتاج بمقدار ٤٠%، وثانيًا زيادة حصة العراق من النفط، وثالثًا جعل إيرادات الحكومة العراقية من عوائد النفط بالجنيه الإسترليني، رفضت الشركات تلك المطالب واعدتها بأَنَّها مطالب جديدة تعرض عليها لأول مرة، فانتهت المفاوضات في ٢٩ آب ١٩٦٠ من دون تحقيق شيء يذكر(٢٠).

بدأت مفاوضات جديدة فِي ٢٠ أيلول من العام نفسه بمقر وزارة الدفاع ضمت عبدالكريم قاسم، وطلعت الشيباني وكيل وزارة النفط، وعبداللطيف الشواف وزير التجارة، ومحمد حديد

وزير المالية السابق، وضم وفد الشركات مستر هريدج ومستر أكسرجيان، وستيورات، وركّزَ الجانب العراقي على التكاليف الحقيقية لعمليات الإنتاج النفطي ومسألة التنازل عن الأراضي غير المستثمرة، ركزت الصحافة العراقية على المماطلة والتسويف الذي مارسه وفد الشركات في معارضة مطالب الحكومة العراقية، لم تحقق المفاوضات النجاح المرجو مع محاولات الوفد العراقي في إنجاح تلك المفاوضات الَّتِي كانت تعوّل الحكومة العراقية عَلَى انتزاع حقوق الشعب العراقي منها، بسبب ضغط عدد من العوامل الداخلية الَّتِي عصفت فِي العراق خلال تلك المُدّة، ومنها مشكلة الكويت، وحرب الشمال، ولذلك هدد عبدالكريم قاسم تهديداً صريحاً الشركات النفطية بوجوب أَخذ مصالح الشعب العراقي بعين الاعتبار، ولذلك بقيت المواضيع الجوهرية من دون حل مع نسبة ضئيلة من دخول عدد محدود من العراقيين فِي إدارة الشركات وموافقتها على استثمار الحكومة العراقية الغاز الطبيعي مع الجهة التي تتعاقد معها[٢١].

ثانيًا: طلعت الشيباني ودوره في تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك):

كان لطلعت الشيباني الدور الكبير والمهم في مفاوضات النفط عام ١٩٦٠، ولاسِيَّمْا بعد استلامه منصب وزير النفط وكالة، وكذلك الخبرة والكفاءة التي تميز بها في أداء عمله في وزارة التخطيط، فضلاً عن مؤهلاته العلمية بحصوله على شهادة الدكتوراه في جامعة إنديانا الأمريكية، تلك المؤهلات جعلت الحكومة ترشحه ليرأس المفاوضات مع الشركات الاحتكارية عام ١٩٦٠، ومخططًا لمشروع إنشاء منظمة أوبيك للأقطار المصدرة للنفط الذي أبصر النور في بغداد عام ١٩٦٠[٢٢].

جاءت الحاجة لتأسيس الاتحاد من الدول المنتجة للنفط، للوقوف بوجه الكارتل العالمي المكون من الشركات السبع الكبرى في العالم، والمسيطر على أَغلب المناطق المنتجة للنفط، زيادة على مواجهة عملية تخفيض الأسعار من طرف واحد، لإجبار الدول النفطية الرضوخ لمطاليبها[٢٣].

بدأت اللقاءات التشاورية قبل عام ١٩٦٠ بين وزراء النفط في المنطقة العربية كالمملكة العربية السعودية بوزيرها عبدالله الطريقي ووزير النفط الفنزويلي بيريز الفونسوا (Perez Alfonzo) مع الدول المصدرة للنفط، ولاسِيَّمْا إيران، والعراق، وباقي البلدان كالكويت وقطر[٢٤].

ولغرض صياغة رؤية جديدة مع الشركات الأجنبية المتحكمة بالسوق الأجنبية ومحاولة إيجاد أسعار ثابتة ومعقولة لإنتاج النفط، وبما يخدم الدول المنتجة، إذ أدى التخفيض لأسعار النفط إلى أنْ يصل نفط الشرق الأوسط بحدود ١,٨٤ دولار للبرميل الواحد(٢٥).

في ٢٥ آب ١٩٦٠ وجهت وزارة النفط العراقية برئاسة وكيل الوزارة طلعت الشيباني ورئيس الوفد المفاوض العراقي دعوة إلى المملكة العربية السعودية، وإيران، وفنزويلا، وقطر، والكويت، لإرسال ممثلين لها للمشاركة في المؤتمر الذي سيعقد في بغداد، لغرض المداولة في شؤون النفط(٢٦)، وتبادل الآراء لاتخاذ موقف موحد لمواجهة القرارات والإجراءات التي تتخذها شركات النفط الاحتكارية، بما يخدم مصالحها، وبما يؤشر سلبًا على خطط التنمية في البلدان المنتجة للنفط، ولاسِيَّمْا بعد عمليات التخفيض المفاجئ الذي اتخذته الشركات الأجنبية المنتجة للنفط(٢٧).

بدأت وفود الدول المشاركة تصل بغداد في ١٠ أيلول ١٩٦٠، وكان على رأس المستقبلين طلعت الشيباني وزير النفط وكالة، ورئيس الوفد العراقي في المؤتمر التأسيسي، ومَثَّلَ العربية السعودية وزير النفط عبدالله الطريقي، وعضوية كل من فاروق الحسيني الخبير الاقتصادي في دائرة النفط والمعادن، وفرانك هندركس المستشار القانوني الأمريكي بدائرة النفط السعودي(٢٨)، أَمّا الوفد الفنزويلي فشمل كل من وزير النفط بيريز الفونزوا الذي وصل متأخرًا مساء يوم ١٠ أيلول، وعضوية سفير فنزويلا في القاهرة، ومستشار شؤون النفط في السفارة، ولم يحضر الوفد الفنزويلي الجلسة الأولى، ومثل الوفد الإيراني فؤاد روحاني نائب رئيس مجلس إدارة شركة النفط الإيرانية الوطنية، وعضوية منوجهر فرمان فرمثيان مدير الشركة، وفتح الله نفيسي عضو مجلس إدارة الشركة، وقطب سجادي مدير دائرة الاستخدام في الشركة(٢٩)، أَمّا الوفد الكويتي فضم كل من أحمد العمر، وفيصل المؤيد(٣٠)، وحضر مندوب قطر حسن كامل كمراقب، وكذلك حضر المؤتمر مدير إدارة النفط في جامعة الدول العربية، أَمّا الجمهورية العراقية فمثلها طلعت الشيباني وزير التخطيط وزير النفط وكالة ورئيسًا، وعضوية كل من عبداللطيف الشواف وزير التجارة ووزير المالية وكالة، وناظم الزهاوي محافظ البنك المركزي، والزعيم الركن طه الشيخ أحمد مدير التخطيط العسكري، وعبدالفتاح إبراهيم رئيس هيأَة شؤون النفط العامة، ومصطفى كامل ياسين المدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية، ومحمد حديد(٣١).

تم افتتاح أعمال المؤتمر في ١٠ أيلول ١٩٦٠ في بهو أمانة العاصمة[٣٢] في الساعة العاشرة والنصف، وفي بداية الجلسة ألقى طلعت الشيباني كلمة رَحَبَ فيها بالوفود المشاركة وأضاف قائلاً: "**إنَّ التخفيض الذي أجرته الشركات مؤخرًا كان ذا أَثر كبير، وله مساس بالاقتصاد القومي لكل البلدان المشتركة في المؤتمر، وبالطبع فإنَّ أهم شيء ينتجه هذا التخفيض هو انعكاسه على اقتصاد الدول المنتجة للنفط، وإنَّ التخفيض عمل انفرادي قامت بِهِ الشركات لا أَثر فيه للدول المنتجة سيؤدي إلى تقليل الحصص أو عوائد الدول المنتجة، وهو في حقيقته يعكس ظاهرتين مهمتين جدًا، الأولى: هي أَنَّ مصالح الشركات في هذا التخفيض لا تنسجم مع مصالح الشعوب المنتجة للنفط، والثانية: هي التعارض بين مصالح الدول المنتجة والدول الصناعية المستهلكة للنفط، وفي الحقيقة إنَّ اجتماع أعضاء الوفود لهذا المؤتمر لغرض دراسة مهمة جدًا هي تخفيض أسعار النفط**"[٣٣].

قدم طلعت الشيباني مقترح قانون تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط، لغرض قراءة نصوصها من قبل الدول المشاركة لمناقشة فقراتها، وفي ١١ أيلول وفي الجلسة الثانية رحب طلعت الشيباني بوزير النفط الفنزويلي الذي لم يحضر الجلسة الأولى، ولخص لَهُ ما دار في الجلسة وأطلعه على القانون المقترح[٣٤].

أشار طلعت الشيباني لرؤساء الوفود المشاركة إلى أنْ يجتمع أعضاء الوفد العراقي والسعودي والإيراني ومن يرغب من بقية الوفود في لجنة فرعية لدراسة الفقرة الأولى من جدول الأعمال المتعلقة بإيجاد طريقة أو قاعدة لتحديد الأسعار، وفي مساء يوم ١١ أيلول ١٩٦٠ اجتمعت اللجنة الفرعية لدراسة الموضوع، وقد أنضم الوفد الفنزويلي إلى مناقشات اللجنة الفرعية مرحبًا بذلك المقترح الذي عَدَّ مشكلة أسعار النفط تعني الشيء الكثير لفنزويلا[٣٥].

جرت خمسة اجتماعات متتالية من ١٠-١٤ أيلول تولى طلعت الشيباني إدارة الجلسات صباحًا، وإبراهيم عبدالفتاح رئيس اللجنة الفرعية مساءً، لغرض تقريب وجهات النظر بين الوفود المشاركة في المقترحات التي كانت تقدم من قبلهم، على الرُغّم من تخوف الوفد الإيراني الذي ما زالت تجربة مصدق[٣٦] ماثلة أمامه، والذي أوضح للمشتركين في المؤتمر أَنَّه "**وبحسب الاتفاقيات مع الكونسورتيوم (Consortium) الدولي العامل في**

إيران فإنّنا من الناحية القانونية قد أعطت الشركات حق تخفيض الأسعار"، مما جعل موقف إيران صعباً أمام ما تطلبه الدول المشاركة في المؤتمر، ولاسِيَّمْا مسألة الأسعار.

في بداية الجلسة الخامسة والأخيرة في ١٤ أيلول وبعد انتهاء مناقشة مسودة المقترحات وتعديلها، والتي وضعت بصيغتها النهائية، شكر رئيس الوفد العراقي طلعت الشيباني الوفود المشاركة للتعاون الكبير في صياغة القرارات المتخذة، والتي تمحورت بشأن أَسم المنظمة، ونظام سكرتاريتها، ومركز أعمالها، والميزانية، ومواعيد اجتماعاتها المقبلة، وتم الاتفاق بأنْ يكون الاجتماع المقبل في كراكاس في فنزويلا في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٠، وبعد انتهاء المناقشات قام رئيس الوفد الإيراني بقراءة مقررات المؤتمر بشكلها النهائي، وثم ألقى طلعت الشيباني كلمة ختامية في أعضاء المؤتمر قال فيها: "لاشك أَنَّ هذا المؤتمر أول مؤتمر للدول المنتجة للنفط، وإنَّني لأرجو بأنْ تتخذ خطوات لاحقة لتحقيق القرارات التي توصل إليها المؤتمر"[٣٧]، وبعد انتهاء رؤساء المؤتمر من إلقاء كلماتهم الختامية تم توقيع القرارات الصادرة بالإجماع، والتي تضمنت:

"**القرار الأول (١-١):**

١. إنَّ الأعضاء لا يمكنهم أنْ يبقوا غير مبالين تجاه الموقف الذي تتبناه الشركات في إجراء تغيرات في أسعار النفط.
٢. سيطلب من شركات النفط المحافظة على أسعار ثابتة وبعيدة عن كل تذبذب لا ضرورة لَهُ وسيعملون بكل الوسائل المتيسرة لديهم ليعيدوا الأسعار الحالية إلى مستوياتها التي كانت سائدة قبل إجراء التخفيض.
٣. يدرس ويشرح الأعضاء نظامًا يضمن استقرار الأسعار، وتنظيم الإنتاج بعد الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط[٣٨].
٤. إذا حصل نتيجة تنفيذ أي قرار اتخذه المؤتمر بالإجماع أنْ قامت إحدى الشركات المعنية باتخاذ أي إجراء بشكل مباشر أو غير مباشر ضد واحد أو أكثر من البلدان الأعضاء فإنَّ أي عضو آخر لا يقبل أي عرض يعود بالمنفعة عَليهِ وحده سواء أكان ذلك بشكل زيادة في الصادرات أم رفع الأسعار تقدمه إليه الشركات بقصد عرقلة تطبيق القرار الجامعي الذي توصل إليه المؤتمر[٣٩].

أَصَّر طلعت الشيباني رئيس الوفد العراقي على أنْ تؤخذ القرارات بالإجماع لعدم الثقة بمستقبل العلاقات مع الدول النفطية، ومن المحتمل أنْ يتغير موقف الدول المنتجة وتتفق

مع شركات النفط، ويبقى العراق وحيدًا في الميدان، لكونه يخوض مفاوضات شاقة مع الشركات الأجنبية المنتجة للنفط[٤٠].

"**القرار الثاني (١-٢):**

بغية تنفيذ نصوص القرار (١-١) يقرر المؤتمر إنشاء منظمة دائمة تسمى منظمة البلدان المصدرة للنفط تقوم بمشاورات منتظمة بين أعضائها لتنسيق السياسات النفطية وتوحيدها للأعضاء، ومنها تقرير الموقف الذي يجب أنْ يتخذه الأعضاء، وذلك عندما تتطلب الظروف المشار إليها في الفقرة (٢) من القرار (١).

١. إنَّ البلدان الممثلة في هذا المؤتمر هم الأعضاء المؤسسون لمنظمة البلدان المصدرة للنفط.
٢. يحق لأي بلد يصدر كمية وفيرة من النفط الخام أَنْ يصبح عضوًا جديدًا إذا وافق على ذلك أعضاء المنظمة الخمسة بالإجماع.
٣. إنَّ الهدف الأساسيّ للمنظمة هو توحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وتقرير أحسن السبل لحماية مصالح البلدان الأعضاء منفردة ومجتمعة[٤١].
٤. تعقد المنظمة اجتماعين في السنة على الأقل ويجوز لها أنْ تعقد أكثر من اجتماعين إذا دعت الضرورة لذلك، على أنْ يكون الاجتماع في عاصمة أحد البلدان الأعضاء أو في أي مكان مناسب آخر[٤٢].
٥. وتضمنت فقرتين:

أ- تؤسس سكرتارية لمنظمة البلدان المصدرة لتنظيم أعمال المنظمة وإدارتها.

ب- تؤلف لجنة فرعية مما لا يقل عن عضو واحد من كل بلد من البلدان الأعضاء تجتمع في بغداد في موعد لا يتجاوز اليوم الأول من شهر كانون الأول عام ١٩٦٠، تقوم بصياغة مسودة القواعد المتعلقة بهيكل السكرتارية وواجباتها وتقديمها إلى المؤتمر، وإعداد ميزانية السكرتارية للسنة الأولى، واختيار مقر مناسب لها[٤٣].

"**القرار الثالث (١-٣):**

١. على الأعضاء المشتركين في هذا المؤتمر أَنْ يقدموا قبل الثلاثين من شهر أيلول نصوص قراراتهم إلى السلطات المسؤولة في بلدانهم للمصادقة عليها، وعليهم حال حصول الموافقة أَنْ يخبروا رئيس المؤتمر الأول طلعت الشيباني وزير النفط في الجمهورية العراقية بهذه الموافقة.

٢. على رئيس المؤتمر أنْ يعين بالاتفاق مع الأعضاء الآخرين تأريخ المؤتمر التالي ومكانه، حرر في بغداد في اليوم الرابع عشر من أيلول عام ١٩٦٠[٤٤].

أَمّا طلعت الشيباني رئيس الوفد العراقي في المؤتمر فكان متفائلاً بالنتائج التي تحققت وقال: "إنَّ المؤتمر قد حقق نجاحًا باهرًا وإنَّ هذا هو أول اجتماع للدول المنتجة للنفط يخرج بقرارات بحيث يخلق في الأقطار المتفرقة قوة جبارة يمكن أنْ تقف بوجه من يحاول أنْ يضر بمصالح شعوب هذهِ الأقطار"[٤٥].

أول ردود الفعل لإنشاء المنظمة كانت من العراق في أثناء خطاب ألقاه عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء في افتتاح المؤتمر الأول للتربية والتعليم في ١٥ أيلول ١٩٦٠ في بغداد، والذي عَدَّ تأسيس المنظمة أول خطوة للعراق للوقوف أَمام الشركات الأجنبية واحتكاراتها لإنتاج النفط الخام في العالم[٤٦]،

بناءً على تلك القرارات فقد ظهرت منظمة أوبك بوصفها قوة جديدة في مجال النفط على الساحة الدولية، وعدت مقررات بغداد في أيلول ١٩٦٠ بمثابة النظام الأساسي للمنظمة، والتي صادقت عليها الدول المشتركة في المؤتمر وأصبحت نافذة المفعول[٤٧].

أَمّا شركات النفط الأجنبية فقد عدّت المنظمة الجديدة منظمة عدائية موجهة ضدها، بسبب اتحاد جميع الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط مع فنزويلا، والذي أثارَ قلقها من القادم، ولاسِيَّما مع تزايد طلبات الدول المنتجة بزيادة عوائدهم المالية من عمليات التصدير للنفط ومنها العراق الذي خاضَ المفاوضات من أَجل ذلك[٤٨].

ثالثًا: دور الشيباني في مفاوضات النفط عام ١٩٦١ وتشريعه لقانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١:

أجرى عبدالكريم قاسم عددًا من التعديلات في السياسة النفطية، فأصدر قرارًا بتعيين محمد سلمان حسن[٤٩] وزيرًا جديدًا للنفط، بسبب ثقل المسؤولية الإدارية الملقاة على عاتق طلعت الشيباني كوزير التخطيط وإشرافه على إقرار الخطة الخمسية الأولى في العراق ١٩٦١-١٩٦٥ التي تتطلب جهداً خاصاً، زيادة على إيجاد كادر خاص بوزارة النفط يتفرغ لأمورها الإدارية المتزايدة، ولاسِيَّمْا مسألة المفاوضات بين الحكومة والشركات، يُعَدُّ عام ١٩٦١ عامًا حاسمًا بين الحكومة العراقية والشركات النفطية، إذ جرت جولات تفاوضية عدة بين الطرفين، تولى عبدالكريم قاسم رئاسة الوفد العراقي، ومثل الشركات النفطية مستر هريدج واكسراجيان ورايلاند، وكان طلعت الشيباني، ومحمد حديد، وعبداللطيف الشواف موجودين في أَغلب الجلسات، وطالبوا باتخاذ موقف أكثر صرامة أمام مراوغة وفد الشركات

الأجنبية، وفي أواخر آذار ١٩٦١ عقد اجتماع تمهيدي بين وزير النفط محمد سلمان حسن وكادر الوزارة، ووفد الشركات مثلها مستر هريدج واكسراجيان ورايلاند، وطرحت مسائل إنتاج الغاز الطبيعي، والأراضي غير المستثمرة، وعوائد الشحن، ولكن من دون تقدم يُذكر(٥٠).

بدأ الاجتماع الأول في ٢ نيسان ١٩٦١ الذي ضمَّ عبدالكريم قاسم وطلعت الشيباني وزير التخطيط، ولم يحضره محمد حديد بسبب وعكة صحية ألمّت بِهِ، وتخلف عبداللطيف الشواف لتمتعه بإجازة، وحضر وفد الشركات الأجنبية للاجتماع وهدد عبدالكريم قاسم ممثلي الشركات بعدم رغبته بإطالة أمد المفاوضات(٥١)، لما بدأت تمثله من عبء على الحكومة العراقية، بسبب رفض الشركات الاحتكارية للمطالب العراقية، وعدم حسم مطالبها مما سيضطرها إلى اتخاذ قرارات تأخذ بعين الاعتبار مصالح العراق العليا، ولاسِيَّمْا في مسألة الإيجار المطلق والأراضي غير المستثمرة، وفي حالة عدم الاستجابة سيتم وقف عمليات التحري والاستكشاف التي تقوم بها الشركات(٥٢).

بدأت الأمور تتجه للمزيد من التصعيد وتزامنت المفاوضات مع إعلان العراق لميزانية عام ١٩٦١ والتي صادق عليها مجلس الوزراء في ٢٤ نيسان وبلغ مجموع اعتماداتها ١٢٠ مليون دينار عراقي، كانت ٥٠% من مجموع اعتمادها على إيرادات النفط، قامت الشركات بممارسة عملية تخفيض الإنتاج لغرض إخضاع الحكومة العراقية لشروطها الخاصة(٥٣)، وبدأت الحكومة العراقية توضح موقفها من المفاوضات ومسارها، وموقف الشركات الاحتكارية في عدم منح العراق حقوقه المشروعة في مسألة الإنتاج وتحديد الأسعار، للإفادة من الأموال التي تأتي من إيرادات النفط في تحقيق التطور الاقتصادي وانجاز مشاريع التنمية في البلاد(٥٤).

إنَّ مفاوضات شهر آب، وأيلول، وتشرين الأول عام ١٩٦١ التي جرت بين وفد الحكومة العراقية بحضور عبدالكريم قاسم، وطلعت الشيباني، وعبداللطيف الشواف، ومحمد سلمان، ووفد الشركات الأجنبية، لم تكن سوى نسخة أُخرى من المفاوضات التي سبقتها، أمام ذلك الوضع ورغبة عبدالكريم قاسم في تحقيق إنجاز حقيقي يخفف الضغوط الداخلية يساند وجهة نظره طلعت الشيباني ومحمد حديد اللذان كانا يدفعان إلى أَخذ موقف صارم تجاه الشركات الأجنبية يضمن المطالب المشروعة للحكومة العراقية، بعكس محمد سلمان وكادر وزارته الذي فضلوا استمرار المفاوضات وعدم إثارة المشكلات مع الشركات الأجنبية بصورة كبيرة، وأخذ حقوق العراق النفطية شيئًا فشيئًا(٥٥).

وصلت المفاوضات إلى مراحلها الأخيرة من دون تقدم يُذكر، مما جعل عبدالكريم قاسم يوعز إلى لجنة ضمت كلاً من طلعت الشيباني، ومحمد حديد، وعبداللطيف الشواف، وهاشم جواد، ومحمد سلمان، ومظفر حسين جميل، وطه الشيخ أحمد إلى العمل لصياغة قانون يضمن حقوق العراق في الاستحواذ على جميع الأراضي غير المستثمرة.

والإبقاء على حقول النفط الحالية فقط بيد الشركات الأجنبية، ليتسنى للعراق استثمارها إما مباشرةً وإما مع شركات صديقة تكفل حقوق العراق كاملة في تلك الحقول الجديدة بعيدًا عن الكارتل العالمي لشركات النفط[٥٦].

نوقش القرار في مجلس الوزراء، وبعد المناقشة صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في ١١ كانون الأول، ليضع ٩٩,٥% من الأراضي العراقية غير المستثمرة تحت تصرف الحكومة العراقية المطلق لتوجه ضربة قوية للشركات الأجنبية العاملة في العراق في مجال النفط[٥٧]، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين الحكومة العراقية والشركات الاحتكارية بشأن حقوق العراق المشروعة في ثرواته الوطنية.

الخاتمة

يتضح لنا من خلال البحث أسلوب المماطلة والتسويف الَّذِي مارسته الشركات الأجنبية الاحتكارية فِي عدم الاعتراف بحقوق العراق المشروعة فِي ثرواته النفطية، التي نهبت لأعوام عِدَّة، وكذلك نرى الدور والجهد الَّذِي بذله طلعت الشيباني فِي تحقيق الحكومة العراقية لبعض من حقوقها المشروعة فِي إيجاد صيغة عادلة للحصول على عوائد ثروتها الوطنية، والدور الكبير لطلعت الشيباني فِي تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك) والتي كانت أداة ضغط تجاه الشركات الأجنبية الاحتكارية لثنيها عن قرار خفض الأسعار وإيجاد كيان نفطي يوازن الكارتل العالمي المؤلف من الشركات الأجنبية الاحتكارية، ونشاهد عزيمة الدولة العراقية وإصرارها فِي تأميم ٩٩,٥% من أراضيها غير المستثمرة، وانتزاعها من الشركات الأجنبية بقرار ٨٠ لسنة ١٩٦١ والذي كان لَهُ الأثر الايجابي فِي تحرير الثروة الوطنية بعد ذلك من احتكار الشركات الأجنبية فِي العراق.

Abstract

Tala'at Al-Shaibani and Oil Negotiation with Foreign Companies (1960-1961)

Keyword: Tala't Al-Shabiani

A paper drawn from a thesis

Prof. Mohammed Asfoor Salman (Ph.D)
College of Education for Human Sciences
University of Diyala

Nabeel Abdul-Wahid Hassan
M.A. candidate

Oil became the most important resources of power in the world after the World War I. Most of the countries that produce oil, which their product was ran by the great global companies. Because of the oil funds are important resource in the budget of the productive country and also the monopolistic companies control these products, the productive countries tended to negotiate with the monopolistic companies which work in their countries to increase the rate of profits of productive countries with the authorization of running their products.

On the light of that, negotiation were carried out after the 14th of July 1958 revolution between Iraq republic and the monopolistic companies. The most prominent result of these negotiations was issuing the law 80 of the year 1961 which is considered a historical achievement of the government f Iraq from which totally this paper takes its significance.

الهوامش

(١) كالوست سركيس كولبنكيان: أرمني الأصل من عائلة عثمانية تعمل في البنوك والمتاجرة بالنفط الروسي، درس الهندسة في بريطانيا، وعمل مستشارًا ماليًا في الحكومة العثمانية، أدى دورًا كبيرًا في تأسيس شركة النفط التركية، وكانت حصته ٥% فسمي مستر خمسة بالمائة. للمزيد يُنْظَرُ: مجلة البترول والغاز العراقي، العدد٣، القاهرة، تشرين الثاني ١٩٦٥، ص١٦.

(٢) محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص٧٤.

(٣) إبراهيم علاوي، بترول العراق والتحرير الوطني، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص٨٨.

(٤) صحيفة الوقائع العراقية، العدد١، ٢٠ تموز ١٩٥٨.

(٥) نوري عبدالحميد، علاء جاسم الحربي، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٣، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥ص٣٥٦.

(٦) وائل علي أحمد النحاس، تأريخ الصحافة العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٢٨١.

(٧) هو الدكتور إبراهيم بن الحاج عطوف المشهور بـ (كبة) مخطط وخبير في الاقتصاد السياسي، ولد في بغداد وفيها أكمل الدراسة الابتدائية عام ١٩٣١ والثانوية عام ١٩٣٧، وتخرج في كلية القانون بدرجة شرف عام ١٩٤١، وحصل على ستة دبلومات عالية من القاهرة، وباريس، ومونبيليه، ونابولي، ومدريد، مارس المحاماة، وعين أول وزير اقتصاد بعد ثورة ١٤ تموز، ومارس التدريس في كلية التجارة وكان يغلب عَليهِ الطابع الماركسي الاشتراكي، لديه مجموعة كبيرة من الكتب والبحوث والدراسات منها: روح العصر، وأزمة الفكر الاقتصادي، وانهيار الطريقة الرأسمالية المخططة. للمزيد من للتفاصيل يُنْظَرُ: أحمد مريح المنصرواي، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤، مكتبة النهضة العربية للطباعة، بغداد، ٢٠١٤.

(٨) صحيفة اتحاد الشعب، بغداد، العدد٢١، في ١٧ شباط ١٩٦٠.

(٩) صحيفة اتحاد الشعب، بغداد، العدد٢١، في ١٧ شباط ١٩٦٠.

(١٠) محمد حديد، مذكراتي الصراع من أَجل الديمقراطية في العراق، تحقيق: نجدة فتحي صفوة، دار السابق، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٢٧.

(١١) أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣ ،ص١٥٤.

(١٢) نوري عبدالحميد، علاء جاسم الحربي، المصدر السابق، ص٣٦٧.

(١٣) أسامة عبدالرحمن نعمان، المصدر السابق، ص١٥٦.

(١٤) وائل علي أحمد النحاس، تأريخ الصحافة العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣، المصدر السابق، ص٢٨١.

(١٥) نصوص محاضر الجلسات في وزارة النفط، رقم الملفة ٢/٢٤/٢٧، القسم الرابع، وسأشير إليها في الهوامش لاحقا بـ (و.ن).

(١٦) صحيفة اتحاد الشعب، بغداد، ١٧٥، في ٢٤ آب ١٩٦٠.

(١٧) صحيفة الأهالي، بغداد، العدد ٤٩٨، في ١٤ آب ١٩٦٠.

(١٨) صحيفة الزمان، بغداد، العدد٦٩١٢، في ١٨ آب ١٩٦٠.

(١٩) عبداللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٨٩.

(٢٠) أسامة عبدالرحمن نعمان، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٢١) صحيفة المبدأ، العدد٤٠٥، في ١٧ أيلول ١٩٦٠.

(٢٢) صحيفة الأهالي، العدد٥١٦، ١٥ أيلول ١٩٦٠.

(٢٣) بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، تعريب: خضير زكريا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٣.

(٢٤) صحيفة الأهالي، العدد٥٣٤، في ٨ أيلول ١٩٦٠.

(٢٥) سيروب استيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك، مؤسسة آيف للطباعة، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢.

(٢٦) مازن البندك، قصة النفط، ط١، دار القدس، بيروت، ١٩٧٤، ص١٧٨.

(٢٧) صحيفة البلاد، العدد٥٩٠٤، في ١٥ أيلول ١٩٦٠.

(٢٨) صحيفة الأهالي، العدد٥٢١، في ١١ أيلول ١٩٦٠.

(٢٩) مازن البندك، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٣٠) صحيفة اتحاد الشعب، العدد١٨٧، في ٨ أيلول ١٩٦٠.

(٣١) أسماء صلاح الدّين صالح الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبيك ١٩٦٠–١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٥٠.

(٣٢) بهو أمانة العاصمة: هو مبنى يقع على نهر دجلة في ضفة الرصافة، كانت تعقد بِهِ الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسة للدولة، وهو جزء من ديوان وزارة الدفاع في باب المعظم، وهي قاعة الشعب حاليًا.

(٣٣) صحيفة اتحاد الشعب، العدد١٨٦، في ١١ أيلول ١٩٦٠.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) د.ك.و، ملفات وزارة النفط، خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني للمنظمة في ١١ أيلول ١٩٦٠، الملفة رقم ٢٢٩، و(١)، ص٢٩.

(٣٦) محمد مصدق: ولد ١٨٨٢ رئيس إيران السابق لمرتين ١٩٥١–١٩٥٣، عمل محاميًا، ومؤلفًا، وبرلمانيًا بارزًا قبل أنْ يصبح رئيس وزراء عام ١٩٥١، ادخل إصلاحات اجتماعية، وإدارية، واقتصادية، وسياسية في أثناء توليه رئاسة الوزراء مما سبب بازاحته من الحكومة بانقلاب في ١٩ آب ١٩٥٣، توفي عام ١٩٦٧. يُنْظَرُ: حسن الدجيلي، العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمسة قرون، دار الهدى للطباعة، بيروت، ١٩٩١، ص٨٧؛ هوما كاتوزيان، مصدق والصراع على السلطة في إيران، ترجمة: الطيب الحصني، جداول للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٣.

(٣٧) د.ك.و، ملفات، خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني للمنظمة في ١١ أيلول ١٩٦٠، الملفة رقم ٢٢٩، و(١)، ص٢٩.

(٣٨) دار الكتب والوثائق، ملفات، خلاصة ما دار في الاجتماع الثَّاني للمنظمة ١١ أيلول ١٩٦٠، المصدر السابق، ص٥٤.

(٣٩) المصدر السابق ، ص٥٦.

(٤٠) المصدر السابق ، ص٥٦.

(٤١) سيروب استيبانيان، المصدر السابق، ص٢٧.

(٤٢) د.ك.و، ملفات، خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني للمنظمة في ١١ أيلول ١٩٦٠، الملفة رقم ٢٢٩، و(١)، ص٥٨.

(٤٣) أسامة عبدالرحمن، المصدر السابق، ص٥٨.

(٤٤) سيروب استيبانيان، المصدر السابق، ص٢٨.

(٤٥) صحيفة صوت الأحرار، بغداد، العدد٤٩٠، في ١٥ أيلول ١٩٦٠. يُنْظَرُ: الملحق (١٦).

(٤٦) عبدالكريم قاسم، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبدالكريم قاسم، مطبعة الحكومة للجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦١، ص٣٧٥.

(٤٧) صحيفة الثبات، بغداد، العدد٦٦، في ٧ تشرين الأول ١٩٦٠.

(٤٨) صحيفة الأهالي، بغداد، العدد٥٣٥، في ٢٧ أيلول ١٩٦٠.

(٤٩) محمد سلمان حسن: ولد في بغداد عام ١٩٠٩، تخرج في الكلية العسكرية ببغداد عام ١٩٢٨، التحق بجامعة لوفبرا في بريطانيا وتخرج فيها عام ١٩٤١ بدرجة بكالوريوس، أُبعد عن العراق فسكن مصر حتّى أواخر عام ١٩٦٠، تولى عام ١٩٥٤ رئاسة شؤون النفط في الجامعة العربية، عاد إلى العراق وتولى وزارة النفط عام ١٩٦٠-١٩٦٣، وهو شقيق محمود سلمان أحد قادة انتفاضة مايس ١٩٤١. يُنْظَرُ: دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، ص١١٨.

(٥٠) أسامة عبدالرحمن، المصدر السابق، ص٢١١.

(٥١) المصدر نفسه، ص٢١١.

(٥٢) صحيفة الثورة، بغداد، العدد٦٠٠، في ١٧ نيسان ١٩٦١.

(٥٣) صحيفة المستقبل، بغداد، العدد٣٣١، في ٢١ كانون الأول ١٩٦١.

(٥٤) صحيفة البلاد، بغداد، العدد٦٢٧٥، في ١٦ كانون الأول ١٩٦١.

(٥٥) صحيفة الزمان، بغداد، ٣٢٠٣، في ١١ آب ١٩٦١.

(٥٦) صحيفة البلاد، بغداد، العدد٦٢٢٨، في ٢١ تشرين الأول ١٩٦١.

(٥٧) يُنْظَرُ: صحيفة الوقائع العراقية، بغداد، العدد٦١٦، ٢١، كانون الأول ١٩٦١.

المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

- د.ك.و، ملفات وزارة النفط، خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني للمنظمة في ١١ أيلول ١٩٦٠، الملفة رقم ٢٢٩، و(١).
- د.ك.و، ملفات، خلاصة ما دار في الاجتماع الثَّاني للمنظمة في ١١ أيلول ١٩٦٠، الملفة رقم ٢٢٩، و(١).
- د.ك.و، ملفات، خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني للمنظمة في ١١ أيلول ١٩٦٠، الملفة رقم ٢٢٩، و(١).
- محاضر الجلسات في وزارة النفط، رقم الملفة ٢٧/٢٤/٢، القسم الرابع.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- أسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.
- أسماء صلاح الدّين صالح الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبيك ١٩٦٠-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
- وائل علي أحمد النحاس، تأريخ الصحافة العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

ثالثًا: الكتب العربية:

- إبراهيم علاوي، بترول العراق والتحرير الوطني، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.
- بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، تعريب: خضير زكريا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.
- حسن الدجيلي، العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمس قرون، دار الهدى للطباعة، بيروت، ١٩٩١.
- سيروب استيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك، مؤسسة آيف للطباعة، بيروت، ١٩٨٠.
- عبدالكريم قاسم، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبدالكريم قاسم، مطبعة الحكومة للجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦١.
- عبداللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠١.

- مازن البندك، قصة النفط، ط١، دار القدس، بيروت، ١٩٧٤.
- محمد حديد، مذكراتي الصراع من أَجل الديمقراطية في العراق، تحقيق: نجدة فتحي صفوة، دار السابق، بيروت، ٢٠٠٦.
- محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.
- نوري عبدالحميد، علاء جاسم الحربي، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٣، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥.
- هوما كاتوزيان، مصدق والصراع على السلطة في إيران، ترجمة: الطيب الحصني، جداول للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

رابعًا: الدوريات: (الصحف والمجلات)

أ. الصحف:

- صحيفة الوقائع العراقية، العدد١، ٢٠ تموز ١٩٥٨.
- صحيفة اتحاد الشعب، بغداد، العدد٢١، في ١٧ شباط ١٩٦٠.
- صحيفة الأهالي، بغداد، العدد ٤٩٨، في ١٤ آب ١٩٦٠.
- صحيفة الزمان، بغداد، العدد٦٩١٢، في ١٨ آب ١٩٦٠.
- صحيفة اتحاد الشعب، بغداد، ١٧٥، في ٢٤ آب ١٩٦٠.
- صحيفة الأهالي، العدد٥٣٤، في ٨ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة اتحاد الشعب، العدد١٨٧، في ٨ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة الأهالي، العدد٥١٦، ١٥ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة اتحاد الشعب، العدد١٨٦، في ١١ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة الأهالي، العدد٥٢١، في ١١ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة البلاد، العدد٥٩٠٤، في ١٥ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة صوت الأحرار، بغداد، العدد٤٩٠، في ١٥ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة المبدأ، العدد٤٠٥، في ١٧ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة الأهالي، بغداد، العدد٥٣٥، في ٢٧ أيلول ١٩٦٠.
- صحيفة الثبات، بغداد، العدد٦٦، في ٧ تشرين الأول ١٩٦٠.
- صحيفة الثورة، بغداد، العدد٦٠٠، في ١٧ نيسان ١٩٦١.

- صحيفة الزمان، بغداد، ٣٢٠٣، في ١١ آب ١٩٦١.
- صحيفة البلاد، بغداد، العدد٦٢٢٨، في ٢١ تشرين الأول ١٩٦١.
- صحيفة المستقبل، بغداد، العدد٣٣١، في ٢١ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة البلاد، بغداد، العدد٦٢٧٥، في ١٦ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الوقائع العراقية، بغداد، العدد٦١٦، ٢١، كانون الأول ١٩٦١.

ب. المجلات:

- مجلة البترول والغاز العراقي، العدد٣، القاهرة، تشرين الثاني ١٩٦٥.